

جمعُ فريضةٍ بمعنى مفروضة، أي: حصّةٌ مقدّرة<sup>(١)</sup>. فهي نصيبٌ مقدّرٌ شرعاً لمستحقّه. وقد حثَّ رسولُ الله ﷺ على تعلّمِ عِلْمِ الفرائضِ وتعليمه فقال: «تعلّموا الفرائضَ وعلموها الناسَ؛ فإنّي امرؤُ مقبوضٌ، وإنَّ العِلْمَ سيقبُضُ، وتظهرُ الفتنُ، حتّى يختلفَ اثنانِ في الفريضة، فلا يجدانِ مَنْ يَفْصِلُ بينهما» رواه أحمدُ والترمذيُّ والحاكِمُ، ولفظه له<sup>(٢)</sup>. وهي العِلْمُ بقِسْمَةِ الموارِثِ - جمعُ ميراثٍ - وهو المالُ المخلفُ عن ميّتٍ. ويسمّى العارفُ بهذا العِلْمِ فارِضاً وقرَضياً.

(أسبابُ إرث) أي: انتقال مالِ الميتِ إلى حيٍّ بعده ثلاثة: أحدها: (رَجْمٌ) أي: قرابةٌ بين الوارثِ والميتِ؛ لقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥، والأحزاب: ٦].

(و) الثاني: (نكاحٌ) وهو عقدُ الزَّوجِيةِ الصحيحُ، حصلَ دخولٌ أو لا؛ قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ [الآية ١٢ من سورة النساء].....

(١) «المطلع» ص ٢٩٩.

(٢) الترمذي إثر حديث (٢٠٩١) عن أبي أسامة، عن عوف، عن رجل، عن سليمان بن جابر، عن ابن مسعود ﷺ مرفوعاً. والحاكِم ٣٣٣/٤ عن النضر بن شميل، عن عوف بن أبي جميلة، عن سليمان بن جابر، عن ابن مسعود ﷺ. قال الترمذي: هذا حديث فيه اضطراب. وقال الحاكِم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وله علة؛ عن أبي بكر بن إسحاق، عن بشر بن موسى، عن هودبة بن خليفة، عن عوف. ووافقه الذهبي. ولم نقف عليه عند أحمد، ونسبه إليه الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» ٧٩/٣ وقال: وفيه انقطاع. وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٦٢٧١) من طريق شريك، عن عوف، عن سليمان، عن ابن مسعود مرفوعاً. و(٦٢٧٢) من طريق عبد الله بن المبارك، عن عوف...به. وأخرجه الترمذي (٢٠٩١) عن الفضل بن دلهم، عن عوف، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً. قال الترمذي: هذا الحديث فيه اضطراب. وقال الحافظ في «التلخيص الحبير» ٧٩/٣: وعن أبي هريرة رواه الترمذي من طريق عوف، عن شهر، عنه، وهما مما يعلل به طريق ابن مسعود المذكورة، فإن الخلاف فيه على عوف الأعرابي.

الهداية (و) الثالث: (وَلَاءٌ) وهو نِعْمَةُ السَّيِّدِ عَلَى عَبْدِهِ بِالْإِعْتِقَاقِ؛ لحديث: «الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةِ النَّسَبِ» رواه ابنُ حَبَّانٍ<sup>(١)</sup> في «صحيحه»، والحاكِمُ وصَحَّحَهُ<sup>(٢)</sup>.

(١) في (م): «ابن ماجه». ولم نقف عليه في «سننه»، والمثبت موافق لمصادر التخریج.

(٢) ابن حبان في «الإحسان» (٤٩٥٠) من طريق بشر بن الوليد، عن يعقوب بن إبراهيم، عن أبي يوسف، عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن النبي ﷺ، به.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ٤٤/١٢: «وأدخل بشرُ بنُ الوليد بين أبي يوسف وبين ابن دينار عبيدَ اللهِ بنَ عمر. ونقل الزيلعي في «نصب الراية» ١٥٣/٤ عن الدارقطني قال: وهذا أشبه. وأخرجه الشافعي في «الأم» ١٢٥/٤، وفي «مسنده» ٧٢/٢-٧٣، ومن طريقه الحاكم ٣٤١/٤، وهو أيضاً عند البيهقي ٢٩٢/١٠ عن محمد بن الحسن، عن يعقوب، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ. ولم يذكر: عبيد الله بن عمر. وأخرجه ابن عدي في «الكامل» ٢٠٣٦/٦ من طريق شعبة، والبيهقي ٢٩٣/١٠ من طريق سفيان، كلاهما عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. قال البيهقي: قال سليمان: لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلا ضمرة. وقال البيهقي: قد رواه إبراهيم بن محمد بن يوسف الغريبي، عن ضمرة كما رواه الجماعة: نهى النبي ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته، فكان الخطأ وقع من غيره، والله أعلم. وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٣١٨) عن أحمد، عن محمد بن زياد الزيادي، عن يحيى بن سليم، عن إسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر. قال الدارقطني كما في «نصب الراية» ١٥٣/٤: «وهم ابن زياد في قوله: إسماعيل بن أمية، وخالفه يعقوب بن كاسب، فرواه عن يحيى بن سليم، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، به، وهذا أشبه. وأخرجه البيهقي ٢٩٣/١٠ من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب، عن يحيى بن سليم، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، به. وقال: هذا وهم من يحيى بن سليم أو مَنْ دونه في الإسناد والمتن جميعاً، فإن الحفاظ إنما روه عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع الولاء وعن هبته. ومن طريق الزيادي، عن يحيى بن سليم، عن إسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.... وقال: وهذا اختلاف ثالث عن يحيى بن سليم، وكان سيئ الحفظ كثير الخطأ، والله أعلم. وأخرجه الحاكم ٣٤١/٤ من طريق محمد بن مهران، عن محمد بن مسلم الطائفي، عن إسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» ٢١٤/٤: «الطائفي فيه مقال، وتابعه يحيى بن سليم، عن إسماعيل بن أمية. قال البيهقي: ويحيى بن سليم ضعيف سيئ الحفظ، ورواه أبو جعفر الطبري في «تهذيبه»، وأبو نعيم في «معركة الصحابة»، والطبراني في «الكبير» من حديث عبد الله بن أبي أوفى، وظاهر إسناده الصحة، وهو يعكر على البيهقي حيث قال عقب حديث أبي يوسف: يروى بأسانيد أخر كلها ضعيفة. وأخرجه ابن عدي في «الكامل» ٢٦٤٧/٧ من طريق يحيى بن أبي أنيسة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الولاء لحمة كلحمة النسب، لا يباع =

والوَرَاثُ<sup>(١)</sup>: ذو فرض، وعصبية، ورحم. فذُو الفَرَضِ عشرة: العمدة  
الزوجان، والأبوان، والجَدُّ، والجَدَّةُ، والبنْتُ، وبنْتُ الابنِ، والأختُ  
مطلقاً، والأخُ لأم.

فللزَّوجِ نصفٌ مع عَدَمِ فَرَعٍ وارثٍ، .....

والمُجْمَعُ على توريثهم من الذُّكُورِ عشرة: الابنُ وابنه وإن نزل، والأبُ وأبوه  
وإن علا، والأخُ مطلقاً، وابنُ الأخِ لا من الأم، والعمُّ لغيرِ أم، وابنه، والزَّوجُ، وذو  
الولاءِ.

ومن الإناثِ سبعٌ: البنْتُ، وبنْتُ الابنِ وإن نزل، والأمُّ، والجَدَّةُ، والأختُ،  
والزوجةُ، والمعتقةُ.

(الوَرَاثُ) بِضَمِّ الواو وتشديدِ الراءِ، جمعُ وارثٍ ثلاثة: (ذو فَرَضٍ، وعصبية، و)  
ذو (رَحْمٍ) وسيأتي بيانهم.

وإذا اجتمع جميعُ الذُّكُورِ، وُورِثَ منهم ثلاثة: الابنُ، والأبُ، والزَّوجُ. وجميع  
النساءِ وُورِثَ منهنَّ خمسٌ: البنْتُ، وبنْتُ الابنِ، والأمُّ، والزوجةُ، والشقيقةُ. وممكنُ  
الجمعِ من الصَّنْفَيْنِ، وُورِثَ الأبوانِ، والولدانِ، وأحدُ الزوجينِ.

(قَدُو<sup>(٢)</sup> الفَرَضِ عشرة: الزوجانِ، والأبوانِ، والجَدُّ) أبو الأبِ وإن علا  
(والجَدَّةُ، والبنْتُ، وبنْتُ الابنِ) وإن نزل، (والأختُ مطلقاً) لأبوين، أو لأبٍ، أو  
لأمٍّ (والأخُ لأم).

(فللزَّوجِ نصفٌ مع عَدَمِ فَرَعٍ وارثٍ) بأن لم يكن للزوجةِ ولدٌ ولا ولدُ ابنِ

= ولا يوهب». وقال: هذا ليس بمحفوظ عن الزهري. وقال الحافظ الزيلعي في «نصب الراية»  
١٥٢/٤: فأخرجه ابن عدي... وأعله بيحيى بن أبي أنيسة، وأسند تضعيفه عن البخاري، والنسائي،  
وأحمد، وابن المديني، وابن معين. وأخرجه عبد الرزاق (١٦١٤٩)، وابن أبي شيبة ١٢٢/٦ من طريق  
داود، عن سعيد بن المسيب قال: الولاء لحمة... قال الحافظ في «فتح الباري» ٤٤/١٢: والمحفوظ في  
هذا ما أخرجه عبد الرزاق، عن الثوري، عن داود بن أبي هند، عن سعيد بن المسيب موقوفاً عليه.  
(١) في المطبوع: «والوارث»، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٢) في (م): (فدوو).

ولزوجةٍ فأكثر رُبْعٌ مع عَدَمِ الفَرْعِ، وتُمنُّ معه.  
وللأبِ سُدُسٌ مع فَرْعٍ ذَكَرٍ، وما أَبَقَتِ الفروضُ إنْ عَدَمَ فرْعُهُ، ويجمعُ  
بين فَرَضٍ وتَعْصِبٍ مع فَرْعٍ أنثى إنْ فَضِلَ شيءٌ.

الهداية (و) للزوج (رُبْعٌ معه) أي: مع الفَرْعِ الوارثِ؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَكْثَرُكُمْ نَيْفٌ مَّا تَرَكَ آزْوَاجَكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ أَرْبَعٌ﴾ [النساء: ١٢].

(ولزوجةٍ فأكثر ربع مع عَدَمِ الفَرْعِ) الوارثِ من الزَّوْجِ (و) لَهُنَّ (تُمنُّ معه) أي:  
مع الفَرْعِ الوارثِ؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَكْثَرُكُمْ نَيْفٌ مَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ﴾ [النساء: ١٢].

(وللأبِ) ثلاثة أحوالٍ: حالةٌ له فيها (سُدُسٌ) يأخذه قَرْضاً، وذلك (مع فَرْعٍ ذَكَرٍ)  
بأن يكونَ للميتِ ابنٌ، أو ابنُ ابنٍ وإنْ نَزَلَ؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْتِي لِكُلِّ وَاكِفًا مِّمَّا  
أَسَدُّسٌ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١١].

(و) حالةٌ له فيها (ما أَبَقَتِ الفروضِ) تَعْصِيباً إنْ كَانَ ثَمَّ قَرْضٌ، أو كُلُّ المَالِ إِنْ  
لم يكنْ، وذلك (إنْ عَدَمَ فرْعُهُ) أي: فرْعُ الميِّتِ، بألَّا يكونَ له ولَدٌ، ولا ولَدُ ابنٍ وإنْ  
نَزَلَ؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلِأَبِيهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١] فأضاف  
الميراثَ إليهما، ثُمَّ جَعَلَ لِلأُمِّ الثُّلُثَ، فكان الباقي للأبِ.

(و) حالةٌ (يجمعُ) فيها (بين فَرَضٍ وتَعْصِبٍ) وذلك (مع فَرْعٍ) للميِّتِ (أنثى) بأن  
يكونَ للميِّتِ بنتٌ، أو بنتُ ابنٍ فأكثرَ، ومحلُّ الجمعِ (إنْ فَضِلَ) عن القَرْضِ (شيءٌ)  
أكثرُ من سدسِ الأبِ. فَمَنْ مات عن أبٍ وبنتٍ أو بنتِ ابنٍ، فلبنتِ أو بنتِ الابنِ  
النُّصْفُ، وللأبِ السُدُسُ قَرْضاً لما سبق، والباقي تَعْصِيباً؛ لحديث: «الحقوا  
الفرائضَ بأهلِها، فما بقِيَ، فهو لأوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ»<sup>(١)</sup> فإنْ لم يَفْضَلْ شيءٌ، فله السُدُسُ  
فقط، كبنتين وأبوين.

(١) أخرجه البخاري (٦٧٣٢)، ومسلم (١٦١٥)، وهو عند أحمد (٢٦٥٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

والجدُّ مع عدمه، كهو فيما ذُكِرَ.

العمدة

### فصل

لَجَدَّ مع إخوةٍ لغيرِ أمِّ كأحديهم إن لم تنقضه المقاسمةُ عن الثلثِ، كجدِّ وأخٍ، وإلَّا، فالثلثُ كجدِّ وثلاثةٍ إخوةٍ، ومع ذي فرضٍ بعده الأخطُّ من مقاسمةٍ.....

الهداية

(والجدُّ مع عدمه) أي: الأب (كهو) أي: كالأب (فيما ذُكِرَ) من الأحوال الثلاثة؛ لأنه أبٌّ مجازاً، فأعطي حُكْمَه عند عَدَمِهِ. أمَّا مع وجودِ الأب، فالجدُّ محجوبٌ به كما سيأتي.

### فصلٌ في أحكامِ الجدِّ مع الأخوةِ

(لَجَدَّ) الميبِتُ لأبٍ وإن علا (مع أخوةٍ لغيرِ أمِّ) بأن يكونوا لأبوين أو لأبٍ، جماعةً كان الإخوةُ أو لا، ذكوراً أو لا، حالان: لأنَّه إمَّا ألا يكونَ مع الجدِّ والإخوةِ صاحبُ فرضٍ، أو يكونُ؛ فعلى الأوَّلِ - أعني إذا لم يكن معهم صاحبُ فرضٍ - للجدِّ حالان: حالةٌ يكونُ فيها (كأحديهم) أي: كأخٍ واحدٍ منهم، وذلك (إن لم تنقضه المقاسمةُ عن الثلثِ) بأن يكونَ مع الجدِّ من الإخوةِ مثلاً، كجدِّ وأخوين، أو أربع أخوات، أو أخٍ وأختين، أو يكونَ معه أقلُّ من مثليه (كجدِّ وأخٍ) أو أختٍ أو أختين، أو ثلاث أخوات، أو أخٍ وأختٍ. فهذه ثمانِي صورٍ يكونُ الجدُّ فيها بمنزلةِ الأخ. (وإلَّا) بأن نقضته المقاسمةُ عن الثلثِ، بأن يكونَ مع الجدِّ من الإخوةِ أكثرُ من مثليه (ف) له (الثلثُ) كجدِّ وأخوين وأختٍ، وهي أولُ صورِ الزيادة.

(و) كجدِّ وثلاثةٍ إخوةٍ، و<sup>(١)</sup> على الثاني، أعني إذا كان الجدُّ والإخوةُ (مع ذي فرضٍ) كبنيت، أو بنتِ ابنٍ، فللجدِّ (بعده) أي: بعد أخذِ ذي الفرضِ فَرَضَه (الأخطُّ من) ثلاثةٍ أشياء (مقاسمة) الإخوةِ، كزوجةٍ وجدِّ وأختٍ، من أربعة: للزوجة<sup>(٢)</sup> الربعُ

(١) في الأصل و(م): «أو».

(٢) في (ح): «فللزوجة»، وفي (س): «فللزوجة».

العمدة أو ثلث الباقي أو سدس الجميع، فإن لم يبق غير السدس، أخذه. وسقط الإخوة.....

الهداية سَهْمٌ، والباقي ثلاثة، للجدّ سَهْمَانِ، وللأختِ سَهْمٌ.

(أو ثلث الباقي) بعد ذي الفرض كأمّ وجدّ وخمسة إخوة من ثمانية عشر<sup>(١)</sup>: للأمّ السدس ثلاثة أسهم، وللجدّ ثلث الباقي خمسة، ولكلّ أخ سهمان (أو سدس الجميع) كبنيت وأمّ وجدّ وثلاثة إخوة، من ستة: للبنيت النصف ثلاثة، وللأمّ السدس سهم، وللجدّ السدس سهم، وللإخوة ما بقي. هذا إذا بقي بعد ذي الفرض أكثر من السدس.

(فإن لم يبق) بعد ذوي الفروض شيء، كزوج، وبنيتين، وأمّ، وجدّ، وإخوة، أو بقي أقلّ من السدس، كزوج، وبنيتين، وجدّ وإخوة. أو لم يبق (غير السدس) كبنيت وبنيت ابن وأمّ وجدّ وإخوة (أخذه) أي: أخذ الجدّ في الأحوال الثلاثة السدس، عائلاً بتمامه في الأولى، وعائلاً بعضه في الثانية، وبلا عول في الثالثة.

(وسقط<sup>(٢)</sup> الإخوة) مطلقاً لأبوين أو لأب - ذكوراً كانوا أو إناثاً - فللجدّ مع ذي الفرض ستة أحوال، ولا يخفى حكم استواء الثلاثة<sup>(٣)</sup>، كزوج وجدّ وأخوين، تصحّ من ستة: للزوج النصف ثلاثة، وللجدّ سهم هو ثلث الباقي، وسدس الكلّ، وما يخصّه بالمقاسمة؛ لأنّ لكلّ أخ سَهْمًا، وكذا<sup>(٤)</sup> استواء المقاسمة وثلث الباقي، كزوجة وجدّ وأخوين، من أربعة: للزوجة الرُّبُع سهم، وللجدّ سهم، ولكلّ أخ سهم، واستواء المقاسمة وسدس الكلّ، كبنيت وأمّ وجدّ وأخ، واستواء ثلث الباقي وسدس الكلّ، كزوج وجدّ وثلاثة إخوة، فمجموع أحواله مع ذي الفرض عشرة.

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: من ثمانية عشر. هذا يجعله بعضهم تصحيحاً، والتأصيل من ستة. انتهى. تقرير المؤلف.»

(٢) في (ح) و(م): «ويسقط.»

(٣) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: الثلاثة. أي: المتقدمة في المتن، وهي المقاسمة، وثلث الباقي، وسدس الجميع. انتهى. قرره.»

(٤) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: وكذا... إلخ. معطوف على «لا يخفى»، وكذا «استواء» الآتي في مكانين معطوف على «استواء» المتقدم. انتهى.»

العمدة  
 إلّا في الأكدريّة، وهي: زوجٌ وأمٌّ وجدٌّ وأختٌ<sup>(١)</sup> لغير أمّ، فيعال لها  
 بالنّصف، ثمّ يقاسمها الجدُّ فيما سُمّي لها.  
 ولا يعال هنا ولا يفرض لأختٍ معه ابتداءً إلّا فيها.  
 وإذا اجتمع معه ولدٌ أبوين وولدٌ أب، حُسِبَ عليه، ثمّ يأخذ عصبه . . .

الهداية  
 وحيثُ علمتْ سقوط الإخوة فيما تقدّم، فإنّه يُستثنى من ذلك صورةٌ ذكّرها بقوله:  
 (إلّا في) المسألة المسمّاة بـ (الأكدريّة)، وهي زوجٌ وأمٌّ وجدٌّ وأختٌ لغير أمّ) بأن  
 تكون شقيقةً أو لأبٍ (ف) لا تسقط الأخت، فللزوجة النّصف، وللأمّ الثلث، يفضل  
 سدسٌ يأخذه الجدُّ، و (يعال لها) أي: للأخت (بالنّصف) فأصلها ستّة، وتعمل لتسعة  
 (ثمّ يقاسمها) أي: الأخت (الجدُّ فيما سُمّي لها) وهو أربعة، تُقسّم بينهما على ثلاثة  
 عددٍ رؤوسهما، فتصحّ من سبعة وعشرين: للزوج تسعة، وللأمّ ستّة، وللجدّ ثمانية،  
 وللأخت أربعة.

سُمّيّت «أكدريّة»؛ لتكديرها أصولَ زيدٍ في الجدِّ والإخوة وبالْعَوْلِ وغيره.

(ولا يعال هنا) أي: في مسائل الجدِّ والإخوة إلّا في الأكدريّة (ولا يفرض  
 لأختٍ معه) أي: مع الجدِّ (ابتداءً إلّا فيها) أي: في الأكدريّة، واحترز بقوله:  
 «ابتداءً» عن الفرض للأخت في مسائل المعادّة، فإنّما يُفرض لها فيها بعد مقاسمة  
 الجدِّ، وستأتي.

واعلم أنّ ولدَ الأبِ إذا انفردَ عن ولدِ الأبوين مع الجدِّ، فإنّه كولدِ الأبوين فيما سبق  
 (وإذا اجتمع معه) أي: مع الجدِّ (ولدٌ أبوين وولدٌ أب، حُسِبَ) بالبناء للمفعول، أي:  
 ولدٌ الأب، أي: حَسِبَ وعدّه ولدٌ الأبوين (عليه) أي: على الجدِّ، وتسمّى: «المعادّة»،  
 كجدِّ وشقيقٍ وأخٍ لأبٍ: فللجدِّ سهمٌ، ولكلِّ أخٍ سهمٌ (ثمّ يأخذ عصبه) أي: ذكّرُ

(١) في المطبوع: «إخوة»، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

العمدة ولد الأبوين ما سمي لولد الأب، والأنثى إلى تمام قرصها النصف، فإن فضل شيء، فلولد الأب كالزبيات.

## فصل

وللام.....

الهداية (ولد الأبوين ما سمي لولد الأب) فيأخذ الشقيق مع سهمه سهم الأخ لأب؛ لأنه أقوى تعصياً منه (و) تأخذ (الأنثى) أي: الأخت الشقيقة مع جد وولد أب فأكثر - ذكراً أو أنثى - (إلى تمام قرصها النصف) لأنه لا يمكن أن تزداد عليه مع عصبية، وذلك بعد أخذ الجد الأحظ له على ما تقدم.

(فإن فضل) بعد ما يأخذونه (شيء، ف) هو (لولد الأب) واحداً كان أو أكثر (كالزبيات) الأربع - نسبة إلى زيد بن ثابت رضي الله عنه - فجذ<sup>(١)</sup> وشقيقة وأخ لأب؛ أصلها خمسة، وتصح من عشرة؛ للجد أربعة، وللشقيقة خمسة، وللأخ لأب واحد، تسمى: «عشرية زيد». ولو كان بدل الأخ أختان لأب، فهي المسماة: «عشرية زيد»، فللجد ثمانية، وللشقيقة عشرة، ولكل أخت لأب واحد.

ولو كان بدل الجميع أم وجد وشقيقة وأخ وأخت لأب، فللام السدس، وللجد ثلث الباقي، وتصح من أربعة وخمسين، وتسمى: «مختصرة زيد»، ومعهم أخ آخر من تسعين وتسمى: «تسعينية زيد»، ولا يتفق بقاء شيء لولد الأب مع الجد والشقيقة في مسألة فيها فرض غير السدس، كما لو كان بدل الأم في الصورتين زوجة،<sup>(٢)</sup> وكذا إن كانت الشقيقات<sup>(٣)</sup> اثنتين فأكثر<sup>(٤)</sup>، لم يتصور أن يبقى لولد الأب شيء.

## فصل

(وللام) ثلاثة أحوال:

(١) في الأصل: «كجد».

(٢-٢) في (ح) و(س): «وكذا إن تعددت الشقيقة».

(٣) في الأصل (م): «الشقيقتان»، والمثبت موافق لما في «كشف القناع» ٤/٤٢٢ وغيره.

السدة مع فرج وارث أو اثنين فأكثر من إخوة أو أخوات، والثلث مع عَدَمِهِمْ. وفي زوج وأبوين وزوجة وأبوين، ثلث الباقي. وعصبة ولد زنى ومنفّي بلعانٍ بعدَ ذكورٍ ولده عصبةُ أمه.

الهداية حالة لها فيها (سُدسٌ) بأن تكونَ (مع فرج وارث) أي: ولد، أو ولد ابن وإن نزل؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاِحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَوَلَدٌ﴾ [النساء: ١١] (أو) أي: ولها السُدسُ أيضاً مع (اثنين فأكثر من إخوة أو أخوات) لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأَيِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١].

(و) حالة لها فيها (الثلث) بأن تكونَ (مع عَدَمِهِمْ) أي: الولد وولد الابن، والاثنين من الإخوة والأخوات؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلِأَيِّهِمُ الثَّلَاثُ﴾ [النساء: ١١].

وأشار إلى الحالة الثالثة بقوله: (وفي زوج وأبوين، وزوجة وأبوين) للام ثلث الباقي) بعدَ فرضِ الزوجين، فالأولى من ستة: للزوج النصف ثلاثة، وللأم ثلث الباقي سهمٌ وهو سُدسٌ في الحقيقة، وللأب ما بقي سهمان. والثانية من أربعة: للزوجة الربع سهمٌ، وللأم ثلث الباقي سهمٌ وهو رُبُعٌ في الحقيقة، وللأب ما بقي سهمان، وتُسَمَّيان: بـ «الغراوين»؛ لشهرتهما، وبـ «العمرئيتين»؛ لقضاءِ عمرَ رضي الله تعالى عنه فيهما بذلك<sup>(١)</sup>.

(وعصبة) مَنْ لا أب له شرعاً، كـ (ولد زنى ومنفّي بلعانٍ بعدَ ذكورٍ ولده) وإن نزل، من ابنه وابن ابنه وهكذا (عصبةُ أمه) خبرُ المبتدأ الذي هو قوله: «وعصبةُ ولد زنى» إلخ؛ لحديث: «ألحقوا الفرائضَ بأهلها، فما بقي، فهو لأولى رجلٍ ذكر» متفقٌ عليه<sup>(٢)</sup>. وقد انقطعتِ العصبيةُ من جهةِ الأبِ فبقي أولى الرجالِ به أقاربُ أمه،

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٩٠١٥)، وسعيد بن منصور (٦)، وابن أبي شيبة (٢٣٩/١١)، والبيهقي (٢٢٨/٦).

(٢) البخاري (٦٧٣٢)، ومسلم (١٦١٥)، وسلف (١٤١/٢).

ولجدّة فأكثرُ سُدُسٌ مع عَدَمِ [أمّ] <sup>(١)</sup>. وترثُ أمُّ أبٍ، وأمُّ جدٍّ معهما.

فيكونُ ميراثُهُ بعدَ أخذِ ذي الفَرَضِ فرضَهُ لهم <sup>(٢)</sup>، ومفهومُهُ أنّها لا ترثُ منه أكثرَ من فَرَضِها. فإنْ كانتْ مولاةً ولا عصبَةً لها من النَّسبِ، فما بقي، لمولاها. فإنْ لم يكنْ لها عصبَةٌ، فلها الثُّلُثُ فَرَضاً، والباقي ردّاً، ولا ولايةً لعصبتها عليه في نكاحٍ ولا يعقلون عنه.

فإذا مات مَنْ لا أبَ له عن أمٍّ وخالٍ: فلأمُّه الثُّلُثُ، ولخاله الباقي. ومعها أخٌ لأمٍّ: له السُّدُسُ فرضاً، والباقي تَعْصِيباً دونَ الخالِ. ويرثُ منه أخوه لأمُّه مع بنته لا أخته لأمُّه.

وإنْ مات ابنُ ابنٍ مِلاعتَهُ وخَلْفَ أمِّه وجدَّته أمُّ أبيه، فالكلُّ لأمِّه فَرَضاً ورَدّاً. (ولجدّة فأكثر) مع تساوي في القُرْبِ أو البُعْدِ من مِيتِ (سُدُسٌ مع عَدَمِ أمٍّ) لحديثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله قَضَى لِلجَدَّتَيْنِ مِنَ المِيرَاثِ بِالسُّدُسِ بَيْنَهُمَا» رواه عبدُ اللهِ بْنُ الإمامِ أَحْمَدَ فِي «زَوَائِدِ المَسْنَدِ» <sup>(٣)</sup>.

(وَتَرِثُ أُمُّ أَبِي وَأُمُّ جَدِّ مَعَهُمَا) أَي: مَعَ الأَبِ والجَدِّ، فَلَا يَحْبُبُ كُلٌّ مِنَ الأَبِ والجَدِّ أُمَّه؛ لحديثِ ابنِ مَسْعُودٍ: «أَوَّلُ جَدَّةٍ أَطْعَمَهَا رَسولُ اللهِ صلى الله عليه وآله السُّدُسَ أُمُّ أَبِي مَعَ ابْنِها، وَابْنُها حَيٌّ» رواه الترمذي <sup>(٤)</sup>.

(١) ليست في المطبوع، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: [قوله: لهم. أي: لأقارب أمه، وهو خير «يكون». انتهى تقريره].

(٣) (٢٢٧٧٨) ضمن حديث طويل عن موسى بن عقبة، عن إسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت، عن عبادة رضي الله عنه. وأخرجه أيضاً من طريقه الحاكم ٤/٣٤٠، والبيهقي ٦/٢٣٥. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. وقال البيهقي: إسحاق عن عبادة مرسل. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٤/٢٢٧: رواه الطبراني في «الكبير»، وأحمد في أثناء حديث طويل، وإسنادهما منقطع؛ إسحاق بن يحيى لم يسمع من عبادة.

(٤) في «سننه» (٢١٠٢) من طريق محمد بن سالم، عن الشعبي، عن مسروق، عن ابن مسعود رضي الله عنه. قال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه. وقال البزار ٥/٣٢٥: هذا الحديث لا نعلم أحداً رواه إلا محمد بن سالم ولم يتابع عليه، ومحمد بن سالم هذا لئِن الحديث. وقال البيهقي ٦/٢٢: تفرد به محمد بن سالم، وهو غير محتجّ به. وأخرجه أبو داود في «المراسيل» (٣٥٨)، وعبد الرزاق =

ولا يرث أكثر من ثلاث جدّات: أمّ الأمّ، وأمّ الأب، وأمّ أبي الأب،  
وإن علون أمومة، وتَحْجُبُ القُرْبَى البُعْدَى مطلقاً.  
وترث ذات قرابتين ثلثي السُدسِ.

الهداية (ولا يرث أكثر من ثلاث جدّات: أمّ الأمّ، وأمّ الأب، وأمّ أبي الأب، وإن  
علون أمومة) لحديث سعيد بن منصور في «سننه» عن ابن عُيَيْنَةَ، عن منصور، عن  
إبراهيم النَّحَعي «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَرَثَ ثَلَاثَ جَدَّاتٍ، يُنْتَبِهُنَّ مِنْ قِبَلِ الْأَبِ، وَوَأَحَدَةً مِنْ  
قِبَلِ الْأُمِّ» وأخرجه أبو عبيد والدارقطني<sup>(١)</sup>. فلا ميراث لأمّ أبي أمّ، ولا لأمّ أبي جدّ  
بأنفسهما، بل بالتزويل، كبقية ذوي الأرحام كما سيأتي.  
(وتحجب القُرْبَى) من الجدّات (البُعْدَى) منهنّ (مطلقاً) أي: سواء كانتا من جهة  
أو من جهتين، وسواء كانت القُرْبَى من جهة الأمّ، والبُعْدَى من جهة الأب، أو  
بالعكس.

والمتحاذيات: أمّ أمّ أمّ، وأمّ أمّ أب، وأمّ أبي أب.  
(وترث) جدّة (ذات قرابتين) مع جدّة ذات قرابة (ثلثي السُدس) وللأخرى ثلثه،  
فلو تزوّج بنت عمّته، فأتت بوليد، فجدّته أمّ أمّ أمّ وليدهما، وأمّ أبي أبيه، فترث معهما  
أمّ أمّ أبيه ثلث السُدس.  
وإن تزوّج بنت خالته، فجدّته أمّ أمّ أمّ، وأمّ أمّ أب، فترث أمّ أبي أبيه معها<sup>(٢)</sup>  
ثلث السُدس.

= (١٩٠٩٣)، وابن أبي شيبة ٣٣١/١١، وسعيد بن منصور (٩٩) عن محمد بن سيرين مرسلًا.

وأخرجه الدارمي في «سننه» (٢٩٣٢) عن الأشعث، عن ابن سيرين، عن ابن مسعود ﷺ.

(١) سعيد بن منصور (٧٩)، والدارقطني (٤١٣٦)، ولم نقف عليه عند أبي عبيد، وأخرجه أيضاً عن  
إبراهيم أبو داود في «المراسيل» (٣٥٥)، وعبد الرزاق (١٩٠٧٩)، وابن أبي شيبة ٣٢٢/١١،  
والدارمي (٢٩٣٥)، والبيهقي ٢٣٦/٦. قال البيهقي: هذا مرسل، وقد روي عن خارجة بن مصعب،  
عن منصور، عن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن النبي ﷺ [أخرجه الدارقطني (٤١٣١)،  
والبيهقي ٢٣٦/٦] وهو أيضاً مرسل.

(٢) في (م): «معهما».

فصل

ولبنت منفردة النصف، ثم لبنت ابن كذلك، ثم لأخت لأبوين، ثم لأخت لأب كذلك، والثلاثان لثنتين فأكثر منهن.

الهداية

ولا يمكن أن ترث جدةً بجهةٍ مع جدةٍ ذات ثلاث. فلو تزوج هذا الولد بنت خالته، فأنت منه بولد، فهي بالنسبة إليه أم أم أم، وأم أم أم أب، وأم أم أبي أب. ولا ترث معها جدةً غيرها؛ لأننا لا نورث أكثر من ثلاث جدات.

فصل

في ميراث البنات، وبنات الابن، والأخت، وولد الأم

(ولبنت) صلب (منفردة) عمّن يساويها، أو يعصبها (النصف) لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَجْدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: ١١].

(ثم) إذا عدم ولد الصلب فالنصف (لبنت ابن) وإن نزل أبوها بمخص الذكور (كذلك) أي: منفردة عمّن يساويها أو يعصبها؛ لأن ولد الابن كولد الصلب، الذكور كالذكور، والأنتى كالأنثى.

(ثم) يكون النصف مع عدم الولد وولد الابن (لأخت لأبوين) انفردت عمّن يساويها أو يعصبها.

(ثم) هو (لأخت لأب كذلك) أي: منفردة<sup>(١)</sup> عمّن يساويها أو يعصبها (والثلاثان لثنتين<sup>(٢)</sup> فأكثر منهن) أي: من البنات أو بنات الابن، أو الشقيقات أو الأخوات لأب؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١] وأعطى النبي ﷺ بنتي سعد الثلثين<sup>(٣)</sup>. وقال تعالى في الأختين: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦].

(١) في (ح) و(م): «انفردت».

(٢) في (م): «لبنتين».

(٣) أخرجه أبو داود (٢٨٩١) و(٢٨٩٢)، والترمذي (٢٠٩٢)، وابن ماجه (٢٧٢٠)، وهو عند أحمد (١٤٧٩٨). قال الترمذي: هذا حديث صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل... إلخ.

وإن عَصَبَهُنَّ ذَكَرَ بِإِزَائِهِنَّ، فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ.

ولبنتِ ابنِ فأكثرَ لم تُعصَّبِ السُّدُسُ مع بنتِ صُلْبٍ واحدةٍ. وكذا بنتُ ابنِ ابنِ مع بنتِ ابنِ أعلى منها، وأختُ لأبٍ مع أختِ لأبوين، وتسقط بنتُ ابنِ لم تُعصَّبْ مع بنتَيْنِ فأكثرَ، وكذا بنتُ ابنِ ابنِ مع بنتِ صُلْبٍ وبنتِ ابنِ. وكذا أختُ لأبٍ مع أختَيْنِ لأبوين. ويعصَّبُ بناتِ ابنِ مَنْ هو . . . . .

(و) محلُّ ذلك إن لم يُعصَّبِن، فـ (إن عَصَبَهُنَّ ذَكَرَ بِإِزَائِهِنَّ) أو أنزل من بناتِ

الابن عند احتياجهنَّ إليه كما يأتي (فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ).

(ولبنتِ ابنِ فأكثرَ لم تُعصَّبِ السُّدُسُ) تكملةُ الثلثين (مع بنتِ صُلْبٍ واحدةٍ) لقضاء ابنِ مسعود، وقوله: إنَّه قضاءُ رسولِ الله ﷺ فيها. رواه البخاري<sup>(١)</sup>. (وكذا بنتُ ابنِ ابنِ) فلها السُّدُسُ (مع بنتِ ابنِ) واحدةٍ (أعلى منها) ولا معصَّب، وعلى هذا القياس (و) كذا (أختُ) فأكثرُ (لأبٍ) فلها السُّدُسُ (مع أختِ) واحدةٍ (لأبوين) فللتي لأبوين النُّصْف، وللتي لأبٍ السُّدُسُ تكملةُ الثلثين، قياساً على بنتِ الابنِ مع بنتِ الصُّلبِ.

(وتسقطُ بنتُ ابنِ) فأكثرَ (لم تُعصَّبْ مع بنتَيْنِ فأكثرَ) لصلْبٍ، فللبنتينِ فأكثرَ الثلثان، ويسقطُ مَنْ دونهنَّ من بناتِ الابنِ عندَ عَدَمِ المعصَّب؛ لمفهومِ حديثِ ابنِ مسعود تكملةُ الثُلُثَيْنِ (وكذا) تسقطُ (بنتُ ابنِ ابنِ مع بنتِ صُلْبٍ وبنتِ ابنِ) فلبنَتِ الصُّلبِ النُّصْف، ولبنَتِ الابنِ السُّدُسُ تكملةُ الثلثين، وتسقطُ بنتُ ابنِ الابنِ عندَ عَدَمِ المعصَّبِ لها (وكذا أختُ) فأكثرُ (لأبٍ) فتسقطُ (مع أختَيْنِ لأبوين) إذا لم يعصَّبِ الأختُ لأبٍ أخوها، فإنَّ عَصَبَهَا، فالباقي لهم للذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ.

ولا يعصَّبُ الشقيقةُ إلا الشقيقُ، ولا الأختُ لأبٍ إلا الأخُ لأبٍ، فلا يعصَّبها ابنُ الأخ. وبنَتُ الصُّلبِ لا يعصَّبها إلا أخوها وهو الابنُ.

(ويعصَّبُ بناتِ ابنِ مَنْ هو) في درجتهم، وهو أخوهنَّ أو ابنُ عمهنَّ، سواءً كانتُ بنتُ الابنِ ساقطةً عندَ عَدَمِ المعصَّبِ باستكمالِ الثلثين، أو كانت غيرَ ساقطةٍ.

(١) في صحيحه (٦٧٣٦)، وهو عند أحمد (٤٤٢٠).

أنزلُ منهنَّ إذا احتجَنَ إليه.

والأختُ لغيرِ أمٍّ مع بنتِ أو بنتِ ابنِ عصبَةٍ تَرثُ ما أبقتِ الفروضُ.  
ولولِدِ أمٍّ ذكراً أو أنثى السُّدُسُ، ولانثينِ فأكثرَ منهم الثلثُ بالسَّوِيَّةِ.

ويعصَّبُ بنات الابن أيضاً مَنْ هو (أنزلُ منهنَّ إذا احتجَنَ إليه) أي: إلى المعصَّب، بأن تكونَ ساقطةً عند عَدَمِهِ، كبنَتَيْنِ، وبنتِ ابنِ، وابنِ ابنِ ابنِ أنزلَ منها؛ فللبنتينِ الثلثانِ، والباقي بين بنتِ الابنِ ومعصَّبها، للذكورِ مثلُ حَظِّ الأنثيين.

وعُلم من كلامِهِ أَنَّهُ لا يعصَّبُ ذاتَ فرضٍ أعلى منه، لاستغنائها بفرضِها، كبنَتِ، وبنتِ ابنِ، وابنِ ابنِ ابنِ أنزلَ منها؛ فلبنتِ<sup>(١)</sup> الصُّلبِ النصفُ، ولبنتِ الابنِ السُّدُسُ، والباقي للذكورِ. وكذا لا يعصَّبُ مَنْ هي أنزلُ منه، بل يحجُّبها.

(والأختُ) فأكثرُ (لغيرِ أمٍّ) بأن تكونَ شقيقةً أو لأبٍ (مع بنتِ) صُلبِ فأكثرُ (أو) مع (بنتِ ابنِ) فأكثرُ (عصبَةٍ) لا فرضَ للأختِ معهما، بل (تَرثُ ما أبقتِ الفروضُ) كالإخوة، وتحجُّبُ الشقيقةَ هنا ولدَ الأبِ؛ لأنَّها بمنزلةِ الشقيقِ، ففي بنتِ، وشقيقةٍ، وأخٍ لأبٍ؛ للبتِ النصفُ، والباقي للشقيقةِ، وسَقَطَ بها الأخُ لأبٍ؛ لكونها صارت عصبَةً مع البنتِ.

(ولولِدِ أمٍّ ذكراً أو أنثى) أو خنثى (السُّدُسُ، ولانثينِ<sup>(٢)</sup> فأكثرَ منهم) ذكراً أو أنثيين أو مختلفين (الثلثُ) بينهم (بالسَّوِيَّةِ) لا يفضلُ ذكراًهم على أنثاهم؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلِئَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَجِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: ١٢].

وأجمعوا على أن المرادَ بالأخِ والأختِ هنا ولدُ الأمِّ. وقرأ ابنُ مسعودٍ وسعدُ بنُ أبي وقاصٍ: «وله أخٌ أو أختٌ من أمٍّ»<sup>(٣)</sup>.

(١) في الأصل: «فللبنتِ».

(٢) في (م): «وللانثينِ».

(٣) قراءة ابن مسعود ؑ في «تفسير الجلالين» عند تفسير الآية المذكورة أعلاه، وقراءة سعد بن أبي وقاصٍ ؑ ذكرها البغوي في «تفسيره» ٤٠٤/١، والرازي في «تفسيره» ٢٢٣/٩.





باب العصبه

أقربهم: ابن فابنه وإن نزل، ثم أب ثم أبوه وإن علا، وتقدم حكمه مع إخوة، ثم الأخ لأبوين، ثم لأب، ثم ابناهما كذلك، ثم عم لأبوين ثم لأب، ثم ابناهما كذلك، ثم أعمام أبيه، ثم بنوهم كذلك، ثم أعمام جدّه، ثم بنوهم كذلك فالأقرب فالأقرب، .....

باب العصبه

جمع عاصِبٍ، من العَصَبِ وهو الشَّدُّ، ومنه: عِصَابَةُ الرَّأْسِ وَالْعَصَبُ<sup>(١)</sup>؛ لَأَنَّهُ يَشُدُّ الْأَعْضَاءَ. سُمِّيَتِ الْأَقَارِبُ بِذَلِكَ؛ لِشَدِّ بَعْضِهِمْ أَرْزَ بَعْضٍ<sup>(٢)</sup>.

والعاصِبُ اصطلاحاً: كلُّ ذَكَرٍ نَسِيبٍ يَرْتُ بلا تقديرٍ، والمعْتَقُ والمَعْتَقَةُ. (أقربهم) أي: العصبية (ابن فابنه وإن نزل) لأنه جزء الميت (ثم أب) لأن سائر العصابات يُذلون به (ثم أبوه) وهو الجدُّ (وإن علا) لأنه أب وله إيلادٌ (وتقدم حكمه) أي: الجدُّ (مع إخوة) <sup>(٣)</sup> ذكوراً أو <sup>(٤)</sup> إناثاً <sup>(٥)</sup> (ثم الأخ لأبوين، ثم) أخ (لأب، ثم ابناهما كذلك) أي: يُقدِّم ابنُ الأخِ الشَّقِيقِ على ابنِ الأخِ لأبٍ (ثم) بعد بني الإخوة (عم لأبوين، ثم) عم (لأب، ثم ابناهما كذلك) فيقدِّم ابن العم الشقيق على ابن العم لأبٍ (ثم أعمام أبيه) لأبوين، ثم أعمام أبيه لأبٍ (ثم بنوهم كذلك، ثم أعمام جدّه) لأبوين، ثم أعمام جدّه لأبٍ (ثم بنوهم كذلك) وهكذا يُقدِّم (الأقرب فالأقرب) فلا يرتُّ بنو أبٍ أعلى مع بني أبٍ أقرب، وإن نزلت درجتهم؛ لحديث ابن عباس مرفوعاً: «أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ، فَلَأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ» متفق عليه<sup>(٥)</sup>.

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: والعَصَبُ. يفتح الصاد. انتهى. من ضبطه».

(٢) «الزاهر» ص ٣٦٩-٣٧٠.

(٣-٣) في (ح) و(س): «ذكور أو إناث».

(٤) في (م): «و».

(٥) البخاري (٦٧٣٢)، ومسلم (١٦١٥)، وسلف ١٤١/٢.

العمدة  
فأخ لأبٍ أولى من ابن أخ لأبوين، وابن أخ لأبٍ<sup>(١)</sup> أولى من ابن ابن أخ لأبوين.

وإذا انفرد عاصبٌ، أخذ كلَّ المال، أو ما أبقتِ الفروضُ، وإن استوى عاصبان، اشتركا.

الهداية  
ومعنى: «ألحقوا الفرائض بأهلها» قدّموا ذوي الفروض بفروضهم، وما أبقت الفروض «فهو لأولى» أي: أقرب رجلٍ ذَكَر. وقوله: «ذَكَر» بدّل، أفاد أنه ليس المراد بالرجل البالغ، بل الذكّر ولو صغيراً.

(فأخ لأبٍ أولى من ابن أخ لأبوين) لأنه أقرب منه (وابن أخ لأبٍ أولى من ابن ابن أخ لأبوين) لقربه.

فإن استوى اثنان في القرب، كأخوين وعمّين، قدّم من لأبوين على من لأبٍ؛ لقوّة القرابة.

(وإذا انفرد عاصبٌ) كالأب، أو الابن، أو العمّ، أو نحوهم (أخذ كلَّ المال) إن لم يكن معه ذو فرضٍ (أو) أخذ (ما أبقتِ الفروضُ) إن وُجدت.

(وإن استوى عاصبان) جهةً ودرجةً، وقوّةً أو ضغفًا، كأخوين شقيقين، أو لأبٍ، أو عمّين كذلك (اشتركا) في الميراث، لعدم المرجّح.

وجهاً العُصوبة عندنا ستّة: البُنوّة، ثم الأبوّة، ثم الجدودة مع الأخوة، ثم بنو الإخوة، ثم العمومة، ثم الولاء<sup>(٢)</sup>. فيقدّم أولاً بالجهة، كتقديم الابن على الأب، كتقديم الأخ لأب على ابن الشقيق. ثم بالدرجة، أي: القرب من الميت، كتقديم الابن على ابن الابن. ثم بالقوّة، كتقديم من لأبوين على من لأبٍ في الأخوة والأعمام وبنينهم، ثم التساوي. وإلى هذا أشار الجعبري<sup>(٣)</sup> بقوله:

(١) في المطبوع: «لأم»، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٢) في الأصل: «الولي»، وفي (س): «ذو الولاء».

(٣) هو: أبو الفضل صالح بن تامر بن حامد الجعبري، تاج الدين الشافعي، سمع من المجد ابن تيمية، وولي القضاء في البلاد كبعليك، ومهر في الفرائض ونظم فيها، وهو صاحب «الجعبرية» في الفرائض، (ت ٧٠٦هـ). «ذيل التقييد» للفاسي ١٧/٢-١٨، و«الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» لابن حجر ٣٥٥/٢-٣٥٦.

العمدة فإن عُدَم عَصْبَةِ النَّسَبِ، وَرَثَ الْمُعْتَقِ، ثُمَّ عَصْبَتُهُ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ، وَلَا تَرُثُ بِنْتُ أَخٍ مَعَ أَخٍ، وَلَا بِنْتُ عَمٍّ مَعَ ابْنِ عَمٍّ. وَلَا عَمَّةٌ مَعَ عَمٍّ لِغَيْرِ أُمٍّ.

وَابْنَا عَمٍّ أَحَدُهُمَا زَوْجٌ أَوْ (١) أَخٌ لِأُمٍّ لَهُ فَرَضٌ، وَالْبَاقِي لِهَمَا.

الهداية وبالجهة التَّقْدِيمِ ثُمَّ بِقُرْبِهِ وَبَعْدَهُمَا التَّقْدِيمُ بِالْقُوَّةِ اجْعَلَا (فَإِنْ عُدِمَ عَصْبَةُ النَّسَبِ، وَرِثَ الْمُعْتَقُ) وَلَوْ أَنَّنِي؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢) (ثُمَّ عَصْبَتُهُ) أَي: الْمُعْتَقِ، يَقْدَمُ مِنْهُمْ (الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ) كَنَسَبِ، ثُمَّ مَوْلَى الْمُعْتَقِ، ثُمَّ عَصْبَتُهُ كَذَلِكَ، ثُمَّ الرَّدُّ، ثُمَّ ذَوُو الْأَرْحَامِ. (وَلَا تَرُثُ بِنْتُ أَخٍ مَعَ أَخٍ) سِيهَا أَوْ ابْنِ عَمَّهَا؛ فَلَا يَعْضُبُ ابْنُ الْأَخِ بِنْتَ الْأَخِ، بِخِلَافِ ابْنِ الْإِبْنِ.

(وَلَا) تَرُثُ (بِنْتُ عَمٍّ مَعَ ابْنِ عَمٍّ) فَلَا يَعْضُبُهَا، سِوَاهُ كَانَ أَحَاهَا أَوْ لَا.

(وَلَا) تَرُثُ (عَمَّةٌ مَعَ عَمٍّ لِغَيْرِ أُمٍّ) بَأَنَّ يَكُونُ عَمًّا لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ، فَلَا يَعْضُبُ الْعَمُّ أَخْتَهُ. فَلَا يَعْضُبُ مِنَ الذُّكُورِ أَخْتَهُ إِلَّا أَرْبَعَةٌ: الْإِبْنُ، وَابْنُهُ، وَالْأَخُ لِأَبَوَيْنِ، وَالْأَخُ لِأَبٍ، وَكُلُّ عَصْبِيَّةٍ غَيْرُهُمْ لَا تَرُثُ أَخْتَهُ مَعَهُ شَيْئًا.

(و) إِذَا مَاتَتْ امْرَأَةٌ وَلَهَا (ابْنَا عَمٍّ أَحَدُهُمَا زَوْجٌ) لِلْمَيْتَةِ (أَوْ) مَاتَ مَيْتٌ ذَكَرٌ أَوْ أَنَّنِي وَلَهُ ابْنَا عَمٍّ أَحَدُهُمَا (أَخٌ لِأُمٍّ) فَصَاحِبُ الْفَرَضِ مِنْ ابْنِي الْعَمِّ (لَهُ فَرَضٌ) هُوَ وَهُوَ النِّصْفُ لِلزَّوْجِ، وَالسُّدُسُ لِلْأَخِ لِأُمٍّ (وَالْبَاقِي) بَعْدَ الْفَرَضِ (لِهَمَا) أَي: لِابْنِي الْعَمِّ تَعْصِيًّا.

وَكَذَا لَوْ مَاتَتْ امْرَأَةٌ عَنْ بِنْتِ زَوْجٍ هُوَ ابْنُ عَمٍّ، فَالْتَرَكَةُ بَيْنَهُمَا بِالسُّوْتَةِ (٣)؛ لِلْبِنْتِ

(١) فِي الْمَطْبُوعِ: «أُمٍّ»، وَالْمَثْبُوتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «هِدَايَةِ الرَّاغِبِ».

(٢) الْبُخَارِيُّ (٤٥٦)، وَمُسْلِمٌ (١٥٠٤)، وَسَلَفٌ ص ٩٦.

(٣) جَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَحَ: [قَوْلُهُ: بِالسُّوْتَةِ. أَي: بِالِاخْتِصَارِ، وَكَذَا يُقَالُ فِي «أَثَلَاتِ» الْآتِي. انْتَهَى تَقْرِيرُهُ].

وإذا استغرقت الفروضُ التركةَ، سقط العاصِبُ.

النِّصْفُ فَرَضاً، وللزَّوْجِ الرِّبْعُ فَرَضاً، والباقي تَغْصِيباً. وإن تركت معه بنتين فأكثر، فالمالُ بينه وبينهنَّ أثلاثاً.

(وإذا) علمت أنَّ العاصِبَ يأخذُ الكلَّ عند انفراده، وما أبقت الفروضُ عند وجودها، فإنَّه إذا (استغرقت الفروضُ التركةَ) كزوج، وأم، وإخوة لأم، وإخوة أشقاء، بُدئَ بذوي الفروض؛ لحديث: «ألحقوا الفرائضَ بأهلها» وتقدَّم<sup>(١)</sup>، فللزَّوْجِ النِّصْفُ، وللأمِّ السُّدْسُ، وللإخوة من الأمِّ التُّلُثُ، و (سقط العاصِبُ) كالأشقاء في المثال، وتسمَّى: «الحماريَّة»<sup>(٢)</sup>.

(١) ١٢٨/٣ .

(٢) وسبب تسميتها أن عمر بن الخطاب أسقط ولد الأبوين، فقال بعضهم: يا أمير المؤمنين، هَبْ أن أبانا كان حماراً، أليست أمنا واحدة؟ فشرَك بينهم. «كشاف القناع» ٤/٤٢٩ .